



«بيتك»: 2,9 مليار دينار حجم التداول العقاري في 2011 بنمو 26% عن 2010

انخفاض قدرها 20% وقد تميزت التداولات الاستثمارية بالتذبذب المتواصل منذ بداية العام، وذلك مثلها مثل التداولات التجارية التي اتسمت بالتذبذب الحاد أيضاً بين النمو والانخفاض.

وفي جانب الأسعار سجلت مؤشرات أسعار العقارات السكنية ارتفاعاً خلال الربع الرابع من عام 2011، بنسبة 5% لتتوسط محافظات الكويت، أما مؤشرات أسعار السكن التجاري واستثمارية والاستفادة من فرص الأسعار المتدنية في ظل انخفاض نسب الإشغال على العقارات التجارية ولاسيما في منطقة العاصمة، إلا أن السوق العقاري ولاسيما التجاري منه لم يشهد تطورات ملحوظة في هذا الشأن.

وفيما يخص التداولات العقارية الإجمالية في الربع الأخير من العام 2011 فقد شهدت ارتفاعاً نسبته 13% إذ بلغ معدل إجمالي التداولات العقارية نحو 608,636 مليون دينار مقارنة بـ 538,736 مليون دينار خلال الربع الثالث، ونجم هذا الارتفاع عن ارتفاع حجم التداولات العقارية السكنية بمقدار 99,991 مليون دينار بنحو 39,4% عن التداولات السكنية في الربع الثالث، وزيادة حجم تداولات العقار التجاري بمقدار 20,591 مليون دينار بنسبة ارتفاع قدرها 50,1% ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع عدد الوحدات المباعة، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع قيمة التداولات العقارية الكلية.

أما التداولات الاستثمارية فقد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 50,131 مليون دينار عن الربع الثالث بنسبة

الأخرى، وبالتالي مازال معظم ملاك العقار يتمسكون بعقاراتهم باعتبارها ملاذاً آمناً ومدراً، ويحافظ على قيمة ثروتهم. وقد شهد الربع الأخير من العام 2011 انخفاضاً ملحوظاً في التداولات العقارية على الأنشطة التجارية بنسبة 5,9% على الرغم من دخول المحفظة العقارية المليارية بين بيت التمويل الكويتي والهيئة العامة للاستثمار لشراء عقارات تجارية واستثمارية والاستفادة من فرص الأسعار المتدنية في ظل انخفاض نسب الإشغال على العقارات التجارية ولاسيما في منطقة العاصمة، إلا أن السوق العقاري ولاسيما التجاري منه لم يشهد تطورات ملحوظة في هذا الشأن.

وفيما يخص التداولات العقارية الإجمالية في الربع الأخير من العام 2011 فقد شهدت ارتفاعاً نسبته 13% إذ بلغ معدل إجمالي التداولات العقارية نحو 608,636 مليون دينار مقارنة بـ 538,736 مليون دينار خلال الربع الثالث، ونجم هذا الارتفاع عن ارتفاع حجم التداولات العقارية السكنية بمقدار 99,991 مليون دينار بنحو 39,4% عن التداولات السكنية في الربع الثالث، وزيادة حجم تداولات العقار التجاري بمقدار 20,591 مليون دينار بنسبة ارتفاع قدرها 50,1% ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع عدد الوحدات المباعة، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع قيمة التداولات العقارية الكلية.

أما التداولات الاستثمارية فقد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 50,131 مليون دينار عن الربع الثالث بنسبة



ارتفاع ملحوظ في تداولات العقار المحلي بنهاية العام الماضي

الطلب على العقارات الاستثمارية وشهدت إقبالا كبيرا في ظل ندرة المعروض وهو ما انعكس في شكل ارتفاع كبير في الأسعار وتسجيل تداولات عقارية تخطت حاجز المليار دينار مسجلة 1,069 مليار دينار عام 2011 مقارنة بـ 750,5 مليون دينار عن عام 2010، كما كان للتسهيلات الائتمانية التي أقرها بنك التسليف والإدخار في تقديم القروض المدعومة للكويتيات المتزوجات من غير كويتي والمطلقات اثر واضح للتأثير على زيادة الطلب على العقارات الاستثمارية نتيجة لبروز شريحة جديدة من الراغبين في شراء عقارات من شقق التمليك، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة

العقارات الاستثمارية، فضلا عن التوترات السياسية في المنطقة العربية بفعل ما يسمى بالربيع العربي. وقد جاءت تلك التطورات السلبية والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الأسواق لتزيد من دائرة الركود العالمي، وتقلل من فعالية السياسة الاقتصادية في ظل اتجاه معظم الدول المتقدمة لتخفيض أسعار الخصم والفوائد للعمل على تنشيط الأداء الاقتصادي، خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الأصول تائرا بالآزمات المالية المتوالية للنظام الرأسمالي، وانعكاسا لذلك اتجهت معدلات العائد على كل من الودائع

والقروض إلى الانخفاض في هذه الدول. وقد انعكست آثار الأزمة على الاقتصاد الكويتي، وخصوصا على أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية في حين شهدت حركة سوق الكويت للأوراق المالية انخفاضا ملحوظا، وذلك على الرغم من الإجراءات التي تستهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وتنفيذ خطة التنمية، والاستفادة من موجة ارتفاع أسعار النفط لبدء انطلاق الاقتصاد المحلي. وهو ما أدى إلى نزوح سيولة كبيرة إلى السوق العقاري خلال العام 2011 أدت إلى نشاط التداولات وزيادة في الأسعار وخصوصا

للولايات المتحدة الأميركية، فضلا عن التوترات السياسية في المنطقة العربية بفعل ما يسمى بالربيع العربي. وقد جاءت تلك التطورات السلبية والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الأسواق لتزيد من دائرة الركود العالمي، وتقلل من فعالية السياسة الاقتصادية في ظل اتجاه معظم الدول المتقدمة لتخفيض أسعار الخصم والفوائد للعمل على تنشيط الأداء الاقتصادي، خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الأصول تائرا بالآزمات المالية المتوالية للنظام الرأسمالي، وانعكاسا لذلك اتجهت معدلات العائد على كل من الودائع

قال التقرير ربع السنوي لبيت التمويل الكويتي «بيتك» عن سوق العقار المحلي خلال الربع الرابع من عام 2011، أن معدلات التداول العقاري اتجهت نحو الارتفاع خلال عام 2011 بالمقارنة بعام 2010 حيث سجلت ارتفاعا بلغت نسبته 26% حيث اقتربت التداولات العقارية من حاجز الـ 3 مليارات دينار مسجلة ما قيمته 2,9 مليار دينار. ويرجع هذا الارتفاع لزيادة الطلب المحلي على العقارات السكنية والاستثمارية مصحوبا بارتفاع في معدلات الأسعار، وارتفاع معدلات التمويل المقدم لقطاع العقار. ولأن «بيتك» اتجه العقارات التجارية نحو الانخفاض مصحوبا بانخفاض أسعار الأراضي التجارية وتدني نسب الإشغال، ولاسيما في المباني التجارية والأبراج في منطقة العاصمة، بينما تحسنت نسب الإشغال في المباني التجارية في مناطق الفروانية والفحيحيل.

وقد نجم ارتفاع الطلب على العقارات السكنية نتيجة لارتفاع متوسطات دخول الأفراد الناتجة عن زيادة معدلات الأجور بنسبة تصل إلى 23,6% خلال عام 2011، مدفوعة بارتفاع معدلات النمو والذي يتوقع له أن يسجل 6,1% خلال نفس العام نتيجة لاستقرار أسعار النفط عند مستوى 101,60 دولار للبرميل والذي يشكل حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 80% من إجمالي الإيرادات وأكثر من 90% من إجمالي الصادرات، وذلك على الرغم من انخفاض النمو في الدول المتقدمة الرئيسية واتساع أزمة الديون السيادية في مجموعة اليورو، وانخفاض التقييم السيادي

المؤتمر الوطني التاسع

«من الكويت نبدأ .. وإلى الكويت ننتهي» الشيخ / جابر الأحمد

تحت شعار مقولة سمو أمير البلاد الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه

«إن الكويت هي الوطن والوجود والبقاء والاستمرار وعلينا أن نكون قلباً واحداً في السراء والضراء»

خلال الفترة من 12 إلى 15 فبراير 2012 بمسرح مكتبة البابطين بجانب المسجد الكبير

المشاركون بالمؤتمر

انشوفكم اليوم

الراعي الرئيسي

مكتب

المحامي / يوسف مهمل الياسين

للمحاماة والاستشارات القانونية

ت: ٢٢٤٩٧٤٤٤

الراعي الفضي

الراعي البلاطيني

الراعي الإعلامي

تبدأ الفعاليات الساعة 6:00 مساءً

جوائز قيمة للحضور



زيادة معدلات الأجور بنسبة تصل إلى 23,6% رفعت الطلب على العقارات السكنية

المحافظة	المنطقة	نسبة البناء	النشاز	نسبة البيع من دخل العار	متوسط عائد الربع الرابع 2011
العاصمة	القبلة	300%	المباركية	7,00%	6,50%
	شرق	520%	أحمد الجابر	7,25%	7,38%
	شرق	520%	خالد بن الوليد	7,25%	7,38%
	القبلة	520%	عبدالله المبارك	7,25%	7,38%
حولي	المدينة	620%	السور	7,25%	7,38%
	المدينة	300%	السور	7,25%	7,38%
	المدينة	620%	مبارك الكبير	7,25%	7,38%
	حولي	180%	تونس	7,50%	7,75%
الفروانية	حولي	180%	بيروت	7,50%	7,75%
	السالمية	180%	سالم المبارك	7,50%	7,75%
	السالمية	180%	البحرين	7,50%	7,75%
	الفروانية شارع	180%	مناور	7,75%	7,88%
الفروانية	الفروانية شارع	180%	المطافي	8,00%	8,13%
	المطافي	180%	خطان	7,75%	7,88%
	خطان (الاداري والتجاري)	300%	الاداري والتجاري	8,00%	8,13%
	العراضية مخازن	80% ميزانين 50%	داخلي	8,00%	8,13%
الجھراء	الجھراء	180%	مرزوق المتعب	8,00%	8,25%
	الجھراء المركز	300%	الاداري والتجاري	8,00%	8,25%
	الجھراء	300%	قطعة 20	7,50%	7,63%
	القيصريات المنقف	300%	العزيبية	8,50%	8,63%
الأحمدي	الغنتاس (الاداري والتجاري)	180%	رئيسي	8,25%	8,38%
	الفحجيل	280%	مكة	7,50%	7,63%
	لؤلؤة الخيران	180%	داخلي	-	-
	لؤلؤة الخيران	180%	المارينا	-	-

البيان	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
يناير	211,462	178,367	200,983	356,582	231,878	160,034	172,438	293,390	206,831
فبراير	219,963	106,961	115,456	225,890	224,767	128,457	153,320	185,770	136,625
مارس	289,555	241,021	151,152	374,794	364,247	164,103	213,045	346,664	209,554
أبريل	442,010	191,913	163,204	274,054	440,997	254,944	213,462	292,374	284,711
مايو	312,785	280,017	114,657	195,950	376,762	247,278	248,166	378,818	177,478
يونيو	278,029	191,437	152,825	320,408	372,606	223,212	248,527	196,488	298,536
يوليو	211,422	130,357	157,887	220,302	669,454	329,070	180,895	203,014	277,172
أغسطس	124,184	137,853	111,534	116,656	223,007	126,250	194,504	180,926	246,372
سبتمبر	203,130	178,820	70,047	208,809	311,059	237,989	101,220	149,568	278,418
أكتوبر	295,405	199,476	158,812	150,908	385,984	249,142	156,856	167,298	254,468
نوفمبر	144,608	117,015	310,779	200,237	484,582	289,741	177,083	138,093	211,562
ديسمبر	168,621	302,752	189,341	145,286	362,374	397,655	171,344	226,311	246,530
الإجمالي	2,901,175	1,636,746	1,896,677	2,789,876	4,447,717	2,807,875	2,230,860	2,758,714	2,828,257

المنطقة	نسبة البناء	النشاز	المساحة	السعر	سعر المتر	م/س الربع الرابع 2011
القبلة	300%	المباركية	500	1,300,000	2,600	3,300
الشرق	520%	أحمد الجابر	500	2,950,000	5,900	6,050
المدينة	620%	مبارك الكبير (البلوكات)	500	2,500,000	5,000	5,100
	620%	مبارك الكبير (البورصة)	500	3,000,000	6,000	6,125
القبلة	620%	فهد السالم	500	3,100,000	6,200	6,350
الشرق	520%	جابر المبارك	500	2,700,000	5,400	5,700

شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية ش.م.ك

Gulf Cable & Electrical Industries Co. k.s.c

توزيع أرباح

اجتمع مجلس إدارة شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية (ش.م.ك) يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٢/١٢، ويسعده أن يعلن أنه قرر رفع التوصية التالية إلى الجمعية العمومية العادية للشركة:

توزيع أرباح نقدية

عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ بنسبة ٧٣% من القيمة الاسمية للسهم أي مبلغ وقدره ثلاثة وسبعين فلساً للسهم الواحد.

علماً بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية العادية والجهات المختصة.

مجلس الإدارة

دينار للربع الثالث من عام 2011 وحسب التباينات لحركات الأسعار بين المناطق، أما منطقة الغنتاس فقد ارتفعت بنسبة قدرها 2,4% مقارنة بالربع الثالث 2011.

أسعار القسائم الصناعية والمخازن

والمخازن شهدت القسائم الصناعية في محافظة العاصمة ارتفاعاً طفيفاً في الأسعار في معظم القسائم الصناعية، حيث بلغ متوسط سعر المتر في محافظة العاصمة 1,020 ديناراً للربع الرابع لعام 2011 مقارنة بـ 977 ديناراً للربع الثالث 2011.

بينما شهدت محافظة الفروانية ارتفاعاً طفيفاً بالأسعار وصل إلى أقل من 1% نظراً لصعود حكم الاستئناف بعدم تجديد التراخيص التجارية بمنطقة أبو ظفرة الحرفية ونزوح المستثمرين نحو منطقة العراضية الحرفية التي استقر فيها متوسط أسعار المتر المربع، بينما ارتفعت الأسعار في منطقة الري ارتفاعاً طفيفاً مسجلة ما نسبته 2% للمتوسط بمناطق الري حيث سجل متوسط سعر المتر المربع في المحافظة 1,228 ديناراً مقارنة بـ 1,219 ديناراً للربع الثالث لعام 2011، وشهدت كذلك محافظة الأحمدية ارتفاعاً طفيفاً في الأسعار خصوصاً في منطقة شرق الأحمدية الصناعية والمخازن والمعارض الصناعية بمعدل يصل إلى 1,6%.

أسعار المزارع والجواوير

ارتفعت الأسعار في منطقة كبد بنسبة 6,4% لمتوسط سعر المتر المربع بينما ارتفعت الأسعار بمنطقة الوفرة ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 5,3% لمتوسط سعر المتر المربع وارتفع أيضاً متوسط أسعار المتر المربع في مناطق السطبات الفروانية بالأحمدي بنسبة صغيرة قدرها 0,9%.

أسعار الشاليهات

ترتبط أسعار الشاليهات بفصل الصيف حيث سجلت أسعار الشاليهات في محافظات الأحمدية والعاصمة والجهراء استقراراً بالأسعار مقارنة مع الربع الثالث من عام 2011.

نسب الإشتغال والإيجارات

استقرت نسب الإشتغال عند معدلاتها السابقة لكافة مستويات أنواع العقارات الاستثمارية حيث تراوحت تلك النسبة بين 90-95%، وقد سجل متوسط سعر إيجار الشقة ما بين 145 و 240 ديناراً للغرفة وصالة ومخام، و170-280 ديناراً لغرفتين وصالة، و200-350 ديناراً لغرفتين وصالة ومخامين وغرفة خادمة، أما بالنسبة لثلاث غرف وصالة فيتراوح إيجارها بين 260 و 550 ديناراً، وتختلف الأسعار وفقاً للمناطق المختلفة ولنوعية التصميم والتنشيط والموقع.

أما بالنسبة لمعدل إيجار المتر التجاري للدور الأرضي فقد استقر لبيترافح متوسط الإيجار بين 14 إلى 30 ديناراً للمتر المربع ويصل إلى 35 ديناراً في المواقع المتميزة، وتتراوح معدل إيجار المتر المربع في المكاتب بين 5 و 5,5 دنائير مختلف المناطق في الكويت لتصل إلى 6,5 دنائير لمتوسط المتر المربع في العاصمة أو ما يزيد عن ذلك حسب الموقع ونوعية التنشيط وما يقدمه من خدمات للمستأجرين ورواد العقار، أما المكاتب الذكية وهي المكاتب الجاهزة والمؤنثة والمزودة بكافة التقنيات والامتيازات والسكرتارية وذلك لاستخدامها لفترة مؤقتة وخصوصاً لفئة الشركات الأجنبية والتي توجر لفترات منقطعة، وقد وصل سعر المتر المربع التجاري لهذه المكاتب 8 دنائير للمتر. وبالنسبة للقسم الإيجارية للقسائم الصناعية، فقد شهدت استقراراً وتراوح متوسط سعر المتر المربع الصناعي للدور الأرضي معارض - بين 10 و 30 ديناراً في منطقة الشويخ الصناعية، وتختلف الأسعار باختلاف الموقع، أما منطقة الري ميان فجاءت في المرتبة الثانية وبلغت من 12 إلى 20 ديناراً للمتر المربع في منطقة الري بينما استقر سعر المتر في منطقة الفحجيل الصناعية ليصل من 10 إلى 16 ديناراً للمتر المربع، ومن ناحية أخرى شهدت أسعار شقق التمليك، وأسعار وحدات المحلات التجارية (بدل استغلال) استقراراً في الأسعار.

العاصمة خلال الربع الرابع 721 ديناراً مقارنة بمتوسط سعر المتر 705 دنائير للربع الثالث من عام 2011 حيث شهدت مناطق محافظة العاصمة ارتفاعاً يصل إلى 2,3%، وشهدت محافظة حولي ارتفاعاً في الأسعار في مناطق المحافظة (الشعب - الجابرية - الرميتية - سلوى - بيان - مشرف - غرب مشرف - السلام - حطين - الشهداء - الزهراء - الصديق - البوع) بنسبة تراوحت بين 2% و 8%.

وسجلت محافظة الفروانية متوسط سعر يصل إلى 396 ديناراً للمتر المربع في الربع الرابع من العام الحالي، فقد شهدت مناطق المحافظة ارتفاعاً طفيفاً - (الأندلس - الراية - اشبيلية - الفروانية - العارضية - صباح الناصر - الفردوس - العمرية - الرحاب) ارتفاعاً في الأسعار بمتوسط يصل إلى 3,9%.

بينما شهدت الأسعار ارتفاعاً في محافظة الأحمدية ليصل متوسط سعر المتر المربع إلى 379 ديناراً من المتر المربع مقارنة بـ 360 ديناراً من المتر المربع في الربع الثاني لعام 2011 حيث ارتفعت الأسعار في مناطق المحافظة من 2% إلى 5%.

وسجلت محافظة الجهراء ارتفاعاً في الأسعار في مناطق (الجهراء - العيون - النعيم - الواحة) حيث سجل متوسط سعر المتر المربع 369 ديناراً للمتر المربع مقارنة بـ 364 ديناراً بالربع الثالث.

وسجلت محافظة مبارك الكبير ارتفاعاً في الأسعار، حيث سجل مقارنة بـ 513 ديناراً للمتر المربع الرابع 2011 بنسبة ارتفاع 3,9%.

أسعار الأراضي الاستثمارية

سجلت أسعار الأراضي الاستثمارية ارتفاعاً بنسبة 11,3% في محافظة العاصمة مسجلة متوسط سعر المتر 1,959 ديناراً، حيث سجل متوسط سعر المتر مقارنة بـ 1,760 ديناراً للربع الثالث 2011.

سجلت أسعار الأراضي الاستثمارية ارتفاعاً بنسبة 2,7% للمتوسط حيث سجل متوسط سعر المتر بالمحافظة 922 ديناراً مقارنة بـ 898 ديناراً للربع الثالث من عام 2011، حيث شهدت مناطق (الفروانية - خطان - الرقي) ارتفاعاً من 2 إلى 6%.

أما محافظة الأحمدية فقد شهدت أيضاً ارتفاعاً بنسبة 6,7% لمتوسط الأسعار خلال الربع الرابع لعام 2011 حيث سجل متوسط سعر المتر بالمحافظة 882 ديناراً للمتر المربع مقارنة بـ 826 ديناراً للربع الثالث لعام 2011، بينما شهدت محافظة الجهراء ارتفاعاً بنسبة 5,8% للمتوسط مقارنة بالربع الثالث لعام 2011 حيث بلغ متوسط سعر المتر فيها 817 ديناراً مقارنة بـ 773 ديناراً للمتر المربع من الأراض.

أسعار العقارات التجارية

استقرت أسعار تداولات العقارات التجارية في محافظة العاصمة بمتوسط سعر 5,065 دنائير للمتر للربع الرابع لعام 2011، حيث استقرت الأسعار في مناطق (المباركية - شارع أحمد الجابر - شارع خالد بن الوليد - شارع عبدالله المبارك - شارع السور - فهد السالم - على السالم - شارع الغربلي).

وكذلك استقرت الأسعار في مناطق محافظة حولي بمتوسط سعر 2,650 ديناراً للمتر للربع الرابع لعام 2011 بنسبة ارتفاع ملحوظ بلغت 3,2% في المتوسط عن الربع الثالث من عام 2011.

بينما شهدت محافظة الفروانية ارتفاعاً طفيفاً بمتوسط سعر المتر بنسبة 1,4% حيث سجل متوسط سعر المتر المربع خلال الربع الرابع 1,555 ديناراً مقارنة بـ 1,534 ديناراً للربع الثالث لعام 2011، بينما استقرت الأسعار في مناطق محافظة الجهراء بمتوسط سعر 1,720 ديناراً للمتر المربع للربع الرابع لعام 2011.

وسجلت محافظة الأحمدية كذلك ارتفاعاً بالأسعار حيث بلغ متوسط سعر المتر بالمحافظة 2,403 ديناراً خلال الربع الرابع مقارنة بـ 2,347 ديناراً للربع الثالث من عام 2011.



تتمتع المنشور من 34 بكثير معدل العرض بسبب عدم مقدرة الحكومة على تلبية الطلب على السكن والزيادة السريعة في النمو السكاني، وقد وضعت المؤسسات العامة للرعاية السكنية خططا طموحة للمشاريع ضمن الخطة الخمسية 2011 - 2014 والتي أقرت من خلال مجلس الأمة وذلك لطرح بعض الشركات العملاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية ووضعت استثمارات جديدة في جسد الاقتصاد الكويتي، حيث أعلن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات عن طرح مجموعة من المشاريع والبنادر خلال الربع الأخير من عام 2011 أهمها: التوقيع على عقد تقديم خدمات استشارية لمشروع سكك الحديد بتكلفة 2,49 مليون دينار و لمدة 27 شهرا، وطرح مشروع مستشفى الطب الطبيعي لتطوير جزيرة فيلكا بتكلفة 2,12 مليون دينار و لمدة 27 شهرا، وطرح مشروع تطوير الطب الطبيعي للاستثمار وفق القانون رقم (7) لسنة 2008 بسعة 500 سرير وبفترة استثمارية للمشروع تبلغ 25 عاما وطرح أولى المدن العمالية الواقعة جنوب الجهراء على امتداد الشراي السادس بمساحة 1,015,000 متر مربع بطاقة استيعابية تقدر بحوالي 20 ألف عامل.

فعلى صعيد إجمالي السوق العقاري شهدت مؤشرات التداول الصادرة عن إدارة التسجيل والتوثيق بوزارة العدل خلال الربع الرابع من عام 2011 ارتفاعاً قيمته 142,074 مليون دينار، بنسبة ارتفاع قدرها 26,3% مقارنة بالربع الثالث من عام 2011 والبالغ قيمته 538,736 مليون دينار.

اتجاهات السكن الخاص

ارتفع الوزن النسبي للمصفقات العقارية للسكن الخاص مقارنة بالربع السابق ليصل إلى ما نسبته 58,1% من إجمالي التداولات العقارية البالغة 608,634 مليون دينار، وقد سجلت صفقات السكن الخاص ما قيمته 353,598 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2011، مرتفعة عن الربع الثالث بنسبة 39,4%، حيث ارتفع عدد صفقات السكن الخاص لتبلغ 1,694 صفقة للربع الرابع من عام 2011 مقارنة بـ 1,300 صفقة عن الربع الثالث من عام 2011، في حين ارتفع متوسط الصفقة الواحدة خلال الربع الرابع لـ 2011 ليصل إلى 208,735 مليون دينار مقارنة بـ 195,083 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2011.

وقد سجل شهر أكتوبر 2011 أعلى معدل للتداول حيث استحوذ على ما نسبته 48% بقيمة 196,821 مليون دينار من إجمالي التداولات الخاصة والبالغة 353,598 مليون دينار خلال الربع الرابع من عام 2011 في حين جاء شهر نوفمبر في المرتبة الثانية بقيمة 93,243 مليون دينار وبخصه قدرها 26,4% وجاء ديسمبر في المرتبة الأخيرة بقيمة 90,535 مليون دينار وبخصه قدرها 25,6% بالنسبة لإجمالي التداولات في السكن الخاص.

اتجاهات العقارات الاستثمارية

انخفض إجمالي التداولات الاستثمارية العقارية بشكل كبير خلال الربع الرابع من عام 2011 ليصل إلى 181,832 مليون دينار مقارنة بـ 231,962 مليون دينار في الربع الثالث من عام 2011 بنسبة انخفاض بلغت 21,6%، وقد جاء شهر أكتوبر في المرتبة الأولى لحجم التداولات خلال الربع الرابع من عام 2011 مسجلاً ما قيمته 70,747 مليون دينار، وجاء شهر ديسمبر في المرتبة الثانية مسجلاً تداولاً قيمته 48,435 مليون دينار.

اتجاهات العقارات التجارية

ارتفع إجمالي تداولات العقارات التجارية بشكل واضح وملحوظ خلال الربع الرابع من عام 2011، في ظل النظرة غير المتفائلة لدى بعض التجار، واتجاه البعض لعرضها للبيع نتيجة لانخفاض مبيعاتهم وتقلص حجم الاستهلاك المحلي، فضلاً عن تأثر قطاع المكاتب سلباً بتداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الشركات الخاصة المحلية.

وقد شهدت العقارات التجارية

ارتفع معدل العرض بسبب عدم مقدرة الحكومة على تلبية الطلب على السكن والزيادة السريعة في النمو السكاني، وقد وضعت المؤسسات العامة للرعاية السكنية خططا طموحة للمشاريع ضمن الخطة الخمسية 2011 - 2014 والتي أقرت من خلال مجلس الأمة وذلك لطرح بعض الشركات العملاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية ووضعت استثمارات جديدة في جسد الاقتصاد الكويتي، حيث أعلن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات عن طرح مجموعة من المشاريع والبنادر خلال الربع الأخير من عام 2011 أهمها: التوقيع على عقد تقديم خدمات استشارية لمشروع سكك الحديد بتكلفة 2,49 مليون دينار و لمدة 27 شهرا، وطرح مشروع مستشفى الطب الطبيعي لتطوير جزيرة فيلكا بتكلفة 2,12 مليون دينار و لمدة 27 شهرا، وطرح مشروع تطوير الطب الطبيعي للاستثمار وفق القانون رقم (7) لسنة 2008 بسعة 500 سرير وبفترة استثمارية للمشروع تبلغ 25 عاما وطرح أولى المدن العمالية الواقعة جنوب الجهراء على امتداد الشراي السادس بمساحة 1,015,000 متر مربع بطاقة استيعابية تقدر بحوالي 20 ألف عامل.

فعلى صعيد إجمالي السوق العقاري شهدت مؤشرات التداول الصادرة عن إدارة التسجيل والتوثيق بوزارة العدل خلال الربع الرابع من عام 2011 ارتفاعاً قيمته 142,074 مليون دينار، بنسبة ارتفاع قدرها 26,3% مقارنة بالربع الثالث من عام 2011 والبالغ قيمته 538,736 مليون دينار.

اتجاهات السكن الخاص

ارتفع الوزن النسبي للمصفقات العقارية للسكن الخاص مقارنة بالربع السابق ليصل إلى ما نسبته 58,1% من إجمالي التداولات العقارية البالغة 608,634 مليون دينار، وقد سجلت صفقات السكن الخاص ما قيمته 353,598 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2011، مرتفعة عن الربع الثالث بنسبة 39,4%، حيث ارتفع عدد صفقات السكن الخاص لتبلغ 1,694 صفقة للربع الرابع من عام 2011 مقارنة بـ 1,300 صفقة عن الربع الثالث من عام 2011، في حين ارتفع متوسط الصفقة الواحدة خلال الربع الرابع لـ 2011 ليصل إلى 208,735 مليون دينار مقارنة بـ 195,083 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2011.

وقد سجل شهر أكتوبر 2011 أعلى معدل للتداول حيث استحوذ على ما نسبته 48% بقيمة 196,821 مليون دينار من إجمالي التداولات الخاصة والبالغة 353,598 مليون دينار خلال الربع الرابع من عام 2011 في حين جاء شهر نوفمبر في المرتبة الثانية بقيمة 93,243 مليون دينار وبخصه قدرها 26,4% وجاء ديسمبر في المرتبة الأخيرة بقيمة 90,535 مليون دينار وبخصه قدرها 25,6% بالنسبة لإجمالي التداولات في السكن الخاص.

اتجاهات العقارات الاستثمارية

انخفض إجمالي التداولات الاستثمارية العقارية بشكل كبير خلال الربع الرابع من عام 2011 ليصل إلى 181,832 مليون دينار مقارنة بـ 231,962 مليون دينار في الربع الثالث من عام 2011 بنسبة انخفاض بلغت 21,6%، وقد جاء شهر أكتوبر في المرتبة الأولى لحجم التداولات خلال الربع الرابع من عام 2011 مسجلاً ما قيمته 70,747 مليون دينار، وجاء شهر ديسمبر في المرتبة الثانية مسجلاً تداولاً قيمته 48,435 مليون دينار.

اتجاهات العقارات التجارية

ارتفع إجمالي تداولات العقارات التجارية بشكل واضح وملحوظ خلال الربع الرابع من عام 2011، في ظل النظرة غير المتفائلة لدى بعض التجار، واتجاه البعض لعرضها للبيع نتيجة لانخفاض مبيعاتهم وتقلص حجم الاستهلاك المحلي، فضلاً عن تأثر قطاع المكاتب سلباً بتداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الشركات الخاصة المحلية.

وقد شهدت العقارات التجارية

ارتفع معدل العرض بسبب عدم مقدرة الحكومة على تلبية الطلب على السكن والزيادة السريعة في النمو السكاني، وقد وضعت المؤسسات العامة للرعاية السكنية خططا طموحة للمشاريع ضمن الخطة الخمسية 2011 - 2014 والتي أقرت من خلال مجلس الأمة وذلك لطرح بعض الشركات العملاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية ووضعت استثمارات جديدة في جسد الاقتصاد الكويتي، حيث أعلن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات عن طرح مجموعة من المشاريع والبنادر خلال الربع الأخير من عام 2011 أهمها: التوقيع على عقد تقديم خدمات استشارية لمشروع سكك الحديد بتكلفة 2,49 مليون دينار و لمدة 27 شهرا، وطرح مشروع مستشفى الطب الطبيعي لتطوير جزيرة فيلكا بتكلفة 2,12 مليون دينار و لمدة 27 شهرا، وطرح مشروع تطوير الطب الطبيعي للاستثمار وفق القانون رقم (7) لسنة 2008 بسعة 500 سرير وبفترة استثمارية للمشروع تبلغ 25 عاما وطرح أولى المدن العمالية الواقعة جنوب الجهراء على امتداد الشراي السادس بمساحة 1,015,000 متر مربع بطاقة استيعابية تقدر بحوالي 20 ألف عامل.

فعلى صعيد إجمالي السوق العقاري شهدت مؤشرات التداول الصادرة عن إدارة التسجيل والتوثيق بوزارة العدل خلال الربع الرابع من عام 2011 ارتفاعاً قيمته 142,074 مليون دينار، بنسبة ارتفاع قدرها 26,3% مقارنة بالربع الثالث من عام 2011 والبالغ قيمته 538,736 مليون دينار.

اتجاهات السكن الخاص

ارتفع الوزن النسبي للمصفقات العقارية للسكن الخاص مقارنة بالربع السابق ليصل إلى ما نسبته 58,1% من إجمالي التداولات العقارية البالغة 608,634 مليون دينار، وقد سجلت صفقات السكن الخاص ما قيمته 353,598 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2011، مرتفعة عن الربع الثالث بنسبة 39,4%، حيث ارتفع عدد صفقات السكن الخاص لتبلغ 1,694 صفقة للربع الرابع من عام 2011 مقارنة بـ 1,300 صفقة عن الربع الثالث من عام 2011، في حين ارتفع متوسط الصفقة الواحدة خلال الربع الرابع لـ 2011 ليصل إلى 208,735 مليون دينار مقارنة بـ 195,083 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2011.

وقد سجل شهر أكتوبر 2011 أعلى معدل للتداول حيث استحوذ على ما نسبته 48% بقيمة 196,821 مليون دينار من إجمالي التداولات الخاصة والبالغة 353,598 مليون دينار خلال الربع الرابع من عام 2011 في حين جاء شهر نوفمبر في المرتبة الثانية بقيمة 93,243 مليون دينار وبخصه قدرها 26,4% وجاء ديسمبر في المرتبة الأخيرة بقيمة 90,535 مليون دينار وبخصه قدرها 25,6% بالنسبة لإجمالي التداولات في السكن الخاص.

اتجاهات العقارات الاستثمارية

انخفض إجمالي التداولات الاستثمارية العقارية بشكل كبير خلال الربع الرابع من عام 2011 ليصل إلى 181,832 مليون دينار مقارنة بـ 231,962 مليون دينار في الربع الثالث من عام 2011 بنسبة انخفاض بلغت 21,6%، وقد جاء شهر أكتوبر في المرتبة الأولى لحجم التداولات خلال الربع الرابع من عام 2011 مسجلاً ما قيمته 70,747 مليون دينار، وجاء شهر ديسمبر في المرتبة الثانية مسجلاً تداولاً قيمته 48,435 مليون دينار.

اتجاهات العقارات التجارية

ارتفع إجمالي تداولات العقارات التجارية بشكل واضح وملحوظ خلال الربع الرابع من عام 2011، في ظل النظرة غير المتفائلة لدى بعض التجار، واتجاه البعض لعرضها للبيع نتيجة لانخفاض مبيعاتهم وتقلص حجم الاستهلاك المحلي، فضلاً عن تأثر قطاع المكاتب سلباً بتداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الشركات الخاصة المحلية.

وقد شهدت العقارات التجارية

ارتفع معدل العرض بسبب عدم مقدرة الحكومة على تلبية الطلب على السكن والزيادة السريعة في النمو السكاني، وقد وضعت المؤسسات العامة للرعاية السكنية خططا طموحة للمشاريع ضمن الخطة الخمسية 2011 - 2014 والتي أقرت من خلال مجلس الأمة وذلك لطرح بعض الشركات العملاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية ووضعت استثمارات جديدة في جسد الاقتصاد الكويتي، حيث أعلن الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات عن طرح مجموعة من المشاريع والبنادر خلال الربع الأخير من عام 2011 أهمها: التوقيع على عقد تقديم خدمات استشارية لمشروع سكك الحديد بتكلفة 2,49 مليون دينار و لمدة 27 شهرا، وطرح مشروع مستشفى الطب الطبيعي لتطوير جزيرة فيلكا بتكلفة 2,12 مليون دينار و لمدة 27 شهرا، وطرح مشروع تطوير الطب الطبيعي للاستثمار وفق القانون رقم (7) لسنة 2008 بسعة 500 سرير وبفترة استثمارية للمشروع تبلغ 25 عاما وطرح أولى المدن العمالية الواقعة جنوب الجهراء على امتداد الشراي السادس بمساحة 1,015,000 متر مربع بطاقة استيعابية تقدر بحوالي 20 ألف عامل.

فعلى صعيد إجمالي السوق العقاري شهدت مؤشرات التداول الصادرة عن إدارة التسجيل والتوثيق بوزارة العدل خلال الربع الرابع من عام 2011 ارتفاعاً قيمته 142,074 مليون دينار، بنسبة ارتفاع قدرها 26,3% مقارنة بالربع الثالث من عام 2011 والبالغ قيمته 538,736 مليون دينار.

اتجاهات السكن الخاص

ارتفع الوزن النسبي للمصفقات العقارية للسكن الخاص مقارنة بالربع السابق ليصل إلى ما نسبته 58,1% من إجمالي التداولات العقارية البالغة 608,634 مليون دينار، وقد سجلت صفقات السكن الخاص ما قيمته 353,598 مليون دينار في الربع الرابع من عام 2011، مرتفعة عن الربع الثالث بنسبة 39,4%، حيث ارتفع عدد صفقات السكن الخاص لتبلغ 1,694 صفقة للربع الرابع من عام 2011 مقارنة بـ 1,300 صفقة عن الربع الثالث من عام 2011، في حين ارتفع متوسط الصفقة الواحدة خلال الربع الرابع لـ 2011 ليصل إلى 208,735 مليون دينار مقارنة بـ 195,083 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2011.

وقد سجل شهر أكتوبر 2011 أعلى معدل للتداول حيث استحوذ على ما نسبته 48% بقيمة 196,821 مليون دينار من إجمالي التداولات الخاصة والبالغة 353,598 مليون دينار خلال الربع الرابع من عام 2011 في حين جاء شهر نوفمبر في المرتبة الثانية بقيمة 93,243 مليون دينار وبخصه قدرها 26,4% وجاء ديسمبر في المرتبة الأخيرة بقيمة 90,535 مليون دينار وبخصه قدرها 25,6% بالنسبة لإجمالي التداولات في السكن الخاص.

اتجاهات العقارات الاستثمارية

انخفض إجمالي التداولات الاستثمارية العقارية بشكل كبير خلال الربع الرابع من عام 2011 ليصل إلى 181,832 مليون دينار مقارنة بـ 231,962 مليون دينار في الربع الثالث من عام 2011 بنسبة انخفاض بلغت 21,6%، وقد جاء شهر أكتوبر في المرتبة الأولى لحجم التداولات خلال الربع الرابع من عام 2011 مسجلاً ما قيمته 70,747 مليون دينار، وجاء شهر ديسمبر في المرتبة الثانية مسجلاً تداولاً قيمته 48,435 مليون دينار.

اتجاهات العقارات التجارية

ارتفع إجمالي تداولات العقارات التجارية بشكل واضح وملحوظ خلال الربع الرابع من عام 2011، في ظل النظرة غير المتفائلة لدى بعض التجار، واتجاه البعض لعرضها للبيع نتيجة لانخفاض مبيعاتهم وتقلص حجم الاستهلاك المحلي، فضلاً عن تأثر قطاع المكاتب سلباً بتداعيات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الشركات الخاصة المحلية.

وقد شهدت العقارات التجارية